



التقرير السنوي حول النفاذ إلى المعلومة الخاصّ بهيئة النفاذ إلى المعلومة بعنوان سنة 2021

إعداد: عفاف الشابي

8, Rue Ahmed GHARBI Cité Mahrajène – 1082 Tunis – نهج أحمد الغربي حي المهرجان 1082 تونس

Tél/هاتف : 70.241.99 6 contact@inai.tn Fax/فاكس : 71.781.437

المحاور

المحور الأول: معطيات عامّة حول تكريس حقّ النّفاذ إلى المعلومة

المحور الثاني: معطيات متعلّقة بنشر المعلومة بمبادرة من الهيئة

المحور الثالث: دراسة مطالب النّفاذ إلى المعلومة و التظلم

المحور الأول: معطيات عامّة حول تكريس حقّ النفاذ إلى المعلومة

يعدّ الحقّ في النفاذ إلى المعلومة حقًا أساسيًا ضمّنه الفصل 38 من الدستور و أقرّه المشرّع صلب القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 و المتعلّق بالحقّ في النفاذ على المعلومة. و في هذا الإطار أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة منذ شروعها في القيام بمهامّها عدّة أدلّة و دراسات بيّنت من خلالها عديد الجوانب المتّصلة بتطبيق القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 وبتكريس الحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

inaï.tn/publications/

الجمهورية التونسية

تسجيل الدخول

هيئة النفاذ إلى المعلومة
INSTANCE D'ACCÈS À L'INFORMATION
ACCESS TO INFORMATION AUTHORITY

حقّ دستوري
النفاذ إلى المعلومة

الهيئة > نصوص قانونية > فضاء النفاذ إلى المعلومة > قرارات وآراء > متابعة الدعاوى > الهياكل الخاضعة للقانون > الإعلام > الأسئلة المتواترة > إتصل بنا

الصفحة الرئيسية > منشورات الهيئة

منشورات الهيئة

نصوص وقرارات متعلّقة بالحق في النفاذ إلى المعلومة

دليل النفاذ إلى المعلومة الخاص بالهيكل الخاضعة للقانون الأساسي المتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة

آخر إصدارات الهيئة: مؤلّف في مختارات من فقه قضاء مجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة

استراتيجية التواصل لهيئة النفاذ إلى المعلومة

دليل توجيهي

آخر إصدارات الهيئة: دراسة حول فقه قضاء هيئة النفاذ إلى المعلومة في مادّة الصفقات العمومية

البحث

بحث...

مايو 2024

ن	ت	أرب	خ	ج	س	د
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30	31				

أبريل >

➤ دليل النفاذ إلى المعلومة الخاص بالهيكل الخاضعة للقانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة

في إطار ممارسة هيئة النفاذ إلى المعلومة لصلاحياتها المنصوص عليها بالفصل 38 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمتصلة بإعداد الأدلة اللازمة لنشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة، وحرصاً منها على تيسير عمل المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة وتوفير الأدوات البيداغوجية اللازمة التي تخوّل لهم القيام بمهامهم على أفضل وجه، قامت الهيئة بإعداد دليل النفاذ إلى المعلومة الخاص بالهيكل الخاضعة للقانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة الذي يبيّن ويفسّر مختلف المسائل والإشكاليات القانونية والواقعية التي يطرحها تطبيق الإطار القانوني المتعلق بتكريس هذا الحق الدستوري.

وقد تمّ إعداد هذا الدليل في إطار مقاربة تشاركية نموذجية جمعت بين هيئة النفاذ إلى المعلومة من جهة وبين الإدارة العامة للإصلاح الإداري بوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري وتحديث السياسات العمومية من جهة أخرى، بمساندة من مكتب منظمة المادة 19 ومكتب البنك الدولي بتونس وبدعم مالي وفني من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

➤ فقه قضاء مجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة:

وفي إطار السعي لنشر أهم المبادئ والاجتهادات فقه القضائية التي كرّستها هيئة النفاذ إلى المعلومة صلب القرارات التي صدرت عنها خلال السنوات التآلية 2018، 2019 و 2020، قامت الهيئة بإعداد ونشر الدراسات التالية :



المحور الثاني: معطيات متعلقة بنشر المعلومة بمبادرة من الهيئة

تطبيقا لأحكام الفصل 6 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة، حرصت هيئة النفاذ إلى المعلومة على نشر كل المعلومات المذكورة بهذا الفصل على موقع وab الهيئة في شكل قابل للإستعمال و تحيينها بصفة دورية.

inai.tn



الجمهورية التونسية



حق دستوري
النفاذ إلى المعلومة



المنتدى الإقليمي الأول لرابطة الهيئات العمومية المستقلة لولايات الشمال الغربي

3 أبريل، 2021

يوم دراسي حول موضوع "النفاذ إلى المعلومة في قطاع الأمن"

31 مارس، 2021

دورة تدريبية "سفيرات الحق في النفاذ إلى المعلومة"

30 مارس، 2021

اللقاء السنوي لهيئة النفاذ إلى المعلومة بمناسبة "اليوم الوطني للنفاذ إلى المعلومة"

26 مارس، 2021

اللقاء السنوي لهيئة النفاذ إلى المعلومة بمناسبة "اليوم الوطني للنفاذ إلى المعلومة"

25 مارس، 2021

توصيات لقاء المناصرة لهيئة النفاذ إلى المعلومة

15 مارس، 2021

دورة تدريبية بعنوان "الإذاعات الجمعياتية من أجل مواطنة فاعلة"

29 يناير، 2021

النتائج النهائية للمتشحين المقبولين لسد الشغورات عن طريق الإلحاق

22 يناير، 2021

إمضاء اتفاقية تعاون وشراكة بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وهيئة النفاذ إلى المعلومة

30 ديسمبر، 2020

وتطبيقاً لأحكام الفصل 7 من القانون المذكور، فقد تمّ منذ أحداث موقع وab الهيئة سنة 2018 إدراج

"نافذة خاصّة بالنفاز إلى المعلومة" تتضمّن ما يلي :

□ الإطار القانوني والترتبي المنظّم للنفاز إلى المعلومة:

الفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية الوارد بالبap الثاني "الحقوق والحريات"

المادة (19) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان

المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في 31 أكتوبر 2003

المرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرّخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة و الطباعة و النشر

مرسوم عدد 116 لسنة 2011 مؤرّخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري

القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرّخ في 24 مارس 2016 المتعلّق بحق النّفاز إلى المعلومة

المنشور عدد 19 الصادر من رئاسة الحكومة بتاريخ 18 ماي 2018 حول الحق في النّفاز الى المعلومة

□ دليل الإجراءات المتعلقة بالنفاز الى المعلومة والحصول عليها

□ مطلب النفاز و مطلب التظلم

□ نشر تقارير الهيئة حول النفاز إلى المعلومة

□ مقرر تعيين المكلف بالنفاز إلى المعلومة و نائبه اضافة إلى البيانات الخاصة بهم.

المحور الثالث : دراسة مطالب النّفاذ إلى المعلومة و التظلم

□ دراسة مطالب النفاذ إلى المعلومة

لدراسة مطالب النفاذ إلى المعلومة و معالجتها و الردّ عليها عمل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة و نائبه بالهيئة على وضع منهجية واضحة تقوم على النقاط التالية :

- تلقي مطلب النفاذ عن طريق مكتب الضبط أو البريد الإلكتروني بعد تسجيله من طرف مكتب الضبط
- ادراج مطلب النفاذ ضمن تطبيق "Excel" لضمان متابعتها
- دراسة مطلب النفاذ و الحرص على معالجته في الآجال حسب ما نصّ عليه القانون المتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة
- مراسلة طالب النفاذ الى المعلومة بالقرار الصادر عن الهيئة فيما يتعلق بمطلب النفاذ.

□ دراسة مطالب التظلم

تقوم دراسة مطالب التظلم و معالجتها و الردّ عليها على نفس المنهجية الخاصّة بمطالب النفاذ.

□ معطيات إحصائية

بلغت عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على الهيئة بعنوان سنة 2021، 34 مطلباً و ذلك عن طريق مكتب الضبط و البريد الإلكتروني حيث تمت الاستجابة بالموافقة على 28 مطلباً في حين تمّ رفض 6 مطالب فقط و ذلك للأسباب التالية :

- ✓ 4 مطالب نفاذ إلى المعلومة تمّ رفضها لعدد الاختصاص;
- ✓ 2 مطالب نفاذ إلى المعلومة تمّ رفضها لاحتوائها على معلومات مشمولة بالاستثناءات .

كما تجدر الإشارة إلى أنّ 76 % من مجموع مطالب النفاذ وردت على الهيئة من طرف شخص طبيعي و 24 % من مجموع مطالب النفاذ وردت من طرف شخص معنوي.



معطيات إحصائية حول مآل مطالب النفاذ إلى المعلومة

الطعن لدى المحكمة الإدارية	الرد على مطلب التظلم	مطلب تظلم لدى رئيس الهيكل	سبب الرفض			مطلب تمت الإجابة عليه بالرفض	مطلب تمت الإجابة عليه بالقبول	مطلب نفاذ لم يتم الإجابة عليه	عدد المطلب
			معلومة مشمولة بالإستثناءات	عدم توفر المعلومة	عدم الاختصاص				
							1		1
							1		2
							1		3
							1		4
							1		5
							1		6
							1		7
							1		8
							1		9
							1		10
							1		11
							1		12
							1		13
							1		14
							1		15
							1		16
							1		17

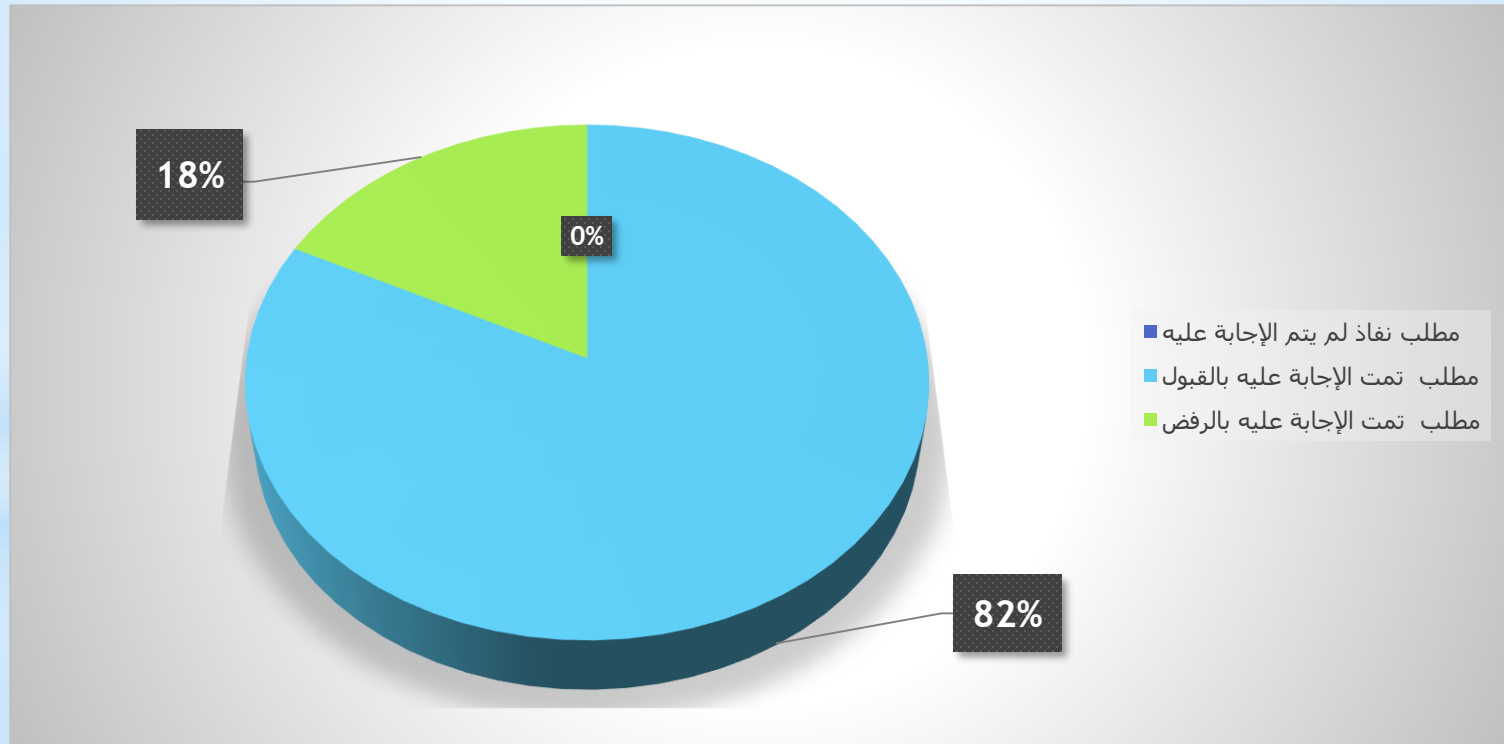


معطيات إحصائية حول مآل مطالب النفاذ إلى المعلومة

الطعن لدى المحكمة الإدارية	الرد على مطلب التظلم	مطلب تظلم لدى رئيس الهيكل	سبب الرفض			مطلب تمت الإجابة عليه بالرفض	مطلب تمت الإجابة عليه بالقبول	مطلب نفاذ لم يتم الإجابة عليه	عدد المطلب
			معلومة مشمولة بالإستثناءات	عدم توفر المعلومة	عدم الاختصاص				
							1		18
							1		19
							1		20
							1		21
							1		22
							1		23
					1	1			24
					1	1			25
					1	1			26
							1		27
			1			1			28
							1		29
							1		30
							1		31
			1			1			32
							1		33
					1	1			34
0	0	0	2	0	4	6	28	0	المجموع

وفيما يلي الرسم البياني الخاص بمآل مطالب النفاذ الواردة على هيئة النفاذ إلى المعلومة.

مآل مطالب النفاذ الواردة على هيئة النفاذ إلى المعلومة



التوصيات

- ❖ إرساء منظومة معلوماتية خاصة بمتابعة مطالب النّفاذ إلى المعلومة و مطالب التظلم لضمان تطبيق أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 و المتعلّق بالحقّ في النّفاذ الى المعلومة
- ❖ إنتداب إطار مختصّ في التّصرف في الوثائق والأرشيف
- ❖ تركيز وأستغلال منظومة لتصنيف الوثائق الإدارية
- ❖ تنظيم زيارات ميدانية للدول الرائدة في مجال النّفاذ إلى المعلومة لتبادل التجارب والخبرات.